

دور التعليم في النمو الاقتصادي - دراسة تحليلية لواقع التعليم العالي في اقليم كوردستان العراق

ا.م. د. عبدالرزاق عثمان ناوهندهي

قسم المحاسبة والمالية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة اللبنانية الفرنسية، اربيل، اقليم كردستان، العراق
abdulrazzaqnawandaie@gmail.com

يسرى خليل رشو

الماجستير في العلوم القانونية، بريطانيا
yousra2006@hotmail.com.uk

الملخص

لا يمكن لأي بلد تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة دون استثمار كبير في رأس المال البشري وهذا لا يتحقق إلا بالتعليم. التعليم يثري فهم الناس لأنفسهم وللعالم. ويحسن المستوى المعيشي لهم ويؤدي إلى فوائد إجتماعية واسعة للأفراد والمجتمع. وإنه يلعب دورا حاسما للغاية في تأمين التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحسين توزيع الدخل. ولا نقصد هنا بالتعليم فقط النسبة المئوية للسكان أي أعداد الذين أكملوا التعليم بمراحله المختلفة، وإنما تعتمد على نوعيته وجودته والقدرات التي يستطيع الفرد تسخيرها في بناء عملية التنمية. يكمن هدف البحث التعرف على كفاءة مخرجات الكليات النوعية والكمية وفقا لاحتياجات سوق العمل، وبيان المشاكل والتحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي بشقيه العام والخاص مع اقتراح الحلول المناسبة لها وتبيان العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي وأثر هذه العلاقة في تطوير الإنتاج في إقليم كردستان العراق وقد أستندنا في ذلك إلى أولاً الأساس النظري الذي يوضح هذه العلاقة من خلال نظريات رأس المال البشري وثانيا الدراسات السابقة التي تمت ضمن هذا المجال. وتوصل الباحثان الى ان نظام التعليم المتوازن لا يعزز التنمية الاقتصادية فقط، وإنما يُحسن مستوى الإنتاجية الإجمالية والمرونة الفكرية للقوة العاملة ويرفع مستوى دخل الفرد.

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: ٢٠٢٤/١١/١٩

القبول: ٢٠٢٤/٣/٧

النشر: خريف ٢٠٢٤

الكلمات المفتاحية:

*Economic growth,
higher education,
expenditure on
education, human
capital, planning.*

Doi:

10.25212/lfu.qzj.9.3.41

المقدمة:

التعليم هو أساس التنمية، وهو الركيزة والمحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي واليد العاملة وزيادة الإنتاج. ولا شك أنه ضرورة حتمية لتحسين الكفاءة البشرية والترابط الاجتماعي إضافة إلى دوره في رفع كفاءة العامل وبالتالي رفع دخله، بما معناه أنه يقلل من فرص الفقر وعدم المساواة. لقد أخذ التعليم أهمية كبيرة في نصوص الشرائع الدولية والمحلية، فقد نصت المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 على حق التعليم وإن هذا الحق يعزز قدرة الفرد على الحصول والتمتع بحقوقه المشروعة الأخرى التي ضمنتها الشرائع واللوائح القانونية. كذلك أكدت منظمة اليونسكو

هذا الحق وأقرت شعار "التعليم للجميع" وهو أعترا ف بأهمية ودور التعليم في تحقيق التنمية والتقدم. ووفقا لمناهج الأمم المتحدة فان التعليم يحقق أهداف مشتركة للمجتمعات منها: إكساب الفرد المهارات التي يحتاجها، وكذلك جعل التعليم إلزاميا خاصة في المراحل الأولى، وأخيرا منح الأفراد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وخصوصا في المجتمعات المحرومة.

فالتعليم هو حق شرعي يحفظ للإنسان كرامته ويساهم في جعله فردا نافعا في المجتمع، وهو حق للإناث والذكور على حد سواء، وهذا الحق يُمكن النساء من المشاركة الهادفة في صنع القرار، ومواكبة العصر ودفع عجلة التقدم الاقتصادي والأسري للأمام.

لقد أثبتت التجارب التي تبنتها الدول المتقدمة إن الاستثمار في التعليم هو عنصر أساسي في عملية النمو الاقتصادي والعمليات الإنتاجية من خلال تحفيز الإبداع الذي يعزز من القدرة على خلق معارف وتقنيات جديدة. كذلك يعتبر التعليم وسيلة أساسية لبناء رأس المال البشري بإعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية في تخفيف نسبة الجريمة وكذلك تحسين الوضع الصحي للسكان. ولا بد من الإشارة إلى أهمية دعم القوى العاملة، حيث أن القوى العاملة الجيدة تزيد من القدرة على تنفيذ المهام بسرعة أكبر وبالتالي تقود الاقتصاد إلى النمو والازدهار.

الاطار العام للبحث ويتضمن الفقرات الآتية:

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تسليط النظر على واقع التعليم وخاصة الجامعي في إقليم كوردستان والإطلاع على تأثيره المباشر في النمو الاقتصادي بإعتباره مطلباً أساسياً واستثماراً دافعا للقوى البشرية للتطوير وتحسين الإنتاج، إضافة إلى تعزيز الجوانب الإيجابية للتعليم ومعرفة مواضع الضعف حتى يتم معالجة الخلل والسلبيات. كذلك مدى مساهمة رأس المال البشري عموما والتعليم على وجه الخصوص في النمو الاقتصادي لاي بلد، خاصة مع ما يشهده العالم من تطور إقتصادي وتكنولوجي أساسه التطور المعرفي.

مشكلة البحث: شهد التعليم الجامعي في إقليم كوردستان بشكل عام والتعليم العالي أعدادا هائلة من الخريجين، مما يعني أن هذا القطاع سيشكل ضغطا كبيرا على سوق العمل وعلى الاقتصاد عموما، لذا سلطنا الضوء في هذه الدراسة فيما إذا كان توسع نشاط قطاع التعليم سيؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي ومن ثم المشاركة في تحقيق الرفاهية والازدهار الاقتصادي أم سيكون العكس؟ تلك هي ميرر ومشكلة حقيقية تستدعي البحث والتقصي.

فرضية البحث: التعليم من بداياته والى آخر مراحلها سواء التعليم الجامعي أو الدراسات العليا له دور إيجابي في تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام وفي إقليم كوردستان خصوصا.

منهج البحث: إستخدم الباحث المناهج الوصفي، استنباطي، التحليلي والتاريخية لتحليل وتفسير الأحداث الماضية وتحديد أسبابها، كما استخدم الباحث أدوات وصفية تعتمد على البيانات والإحصائيات والمعلومات التفصيلية عن الوضع الحقيقي ومحاولة التنبؤ بالمستقبل.

هدف البحث: يكمن اهداف البحث بما يلي:

1. التعرف على كفاءة مخرجات الكليات النوعية والكمية وفقا لاحتياجات سوق العمل.
2. بيان المشاكل والتحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي بشقيه العام والخاص مع اقتراح الحلول المناسبة لها.
3. تبيان العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي وأثر هذه العلاقة في تطوير الإنتاج في إقليم كوردستان العراق وقد أستندنا في ذلك إلى أولاً الأساس النظري الذي يوضح هذه العلاقة من خلال نظريات رأس المال البشري وثانيا الدراسات السابقة التي تمت ضمن هذا المجال

نطاق البحث: يغطي البحث الفترة (2021-2023) ويتخذ إقليم كوردستان نطاقه المكاني لاغراض تطبيقية.

مصادر البحث: يتم جمع المعلومات والبيانات اللازمة للبحث من مصادر مكتبية والدوائر متخصصة بالتعليم، الانترنت وكذلك المختصين فيما يتعلق بالجزء الميداني.

هيكل البحث: يتم تناول البحث من خلال تقسيمه الى محورين رئيسيين. يخصص المحور الأول الاطار النظري لدور التعليم و أهميته في التنمية الاقتصادية. والمحور الثاني التعليم العالي (العام والخاص) مشاكله وحلوله في إقليم كوردستان العراق. وتنتهي الدراسة بجملة من الاستنتاجات و التوصيات.

المحور الاول: دور التعليم و أهميته في التنمية الاقتصادية

أولاً : دور التعليم في النمو والتنمية الاقتصادية:

يشير التعليم على أنه مخزون المهارات والكفاءات وغيرها من الخصائص المعززة للإنتاجية (Grant,2017; p2)، حيث يقوم بتحويل الطاقة البشرية الغير ماهرة إلى قوة منتجة عن طريق غرس المهارات المطلوبة لتهيئة هذه الطاقات لسوق العمل، ومن هنا ظهرت العلاقة التكاملية بين التعليم والاقتصاد والذي قاد إلى ظهور علم إقتصاديات التعليم فرعا من فروع علم الاقتصاد مهتماً بدراسة الموارد البشرية والإنتاجية التعليمية إلى جانب تنظيم العلاقة بين النفقة والمنفعة على المستويين الفردي والعام. (التميمي، والمنصور، 2018).

بناء على ذلك تم تعريف اقتصاد التعليم على أنه " ذلك العلم الذي يبحث في التعليم من حيث التمويل والنفقات والعوائد والكفاءة الإنتاجية ودور العلم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية". رغم إن هذا العلم هو حديث النشأة حيث كانت بداياته في ستينات القرن الماضي، إلا أنه تطرق إلى معالجة مواضيع مهمة من قبل الاقتصاديين ومنها تأثير التعليم في الهيكل الوظيفي للقوى العاملة والاستخدام الأمثل للموارد التعليمية. (وديع، 2007).

وقد كانت هناك بعض العوامل وراء إهتمام الاقتصاديين بالتعليم وبالاثار الاقتصادية المترتبة عليه ومنها:

- إن التعليم يمثل استثمارا للموارد البشرية إضافة إلى اعتباره خدمة استهلاكية.
- بسبب ارتفاع نفقات التعليم في العقد الأخير في معظم بلدان العالم والتي حُصصت لها مبالغ كبيرة من ميزانيات دولها، دعا الاقتصاديون إلى البحث في الفائدة الاقتصادية الحقيقية المتمثلة بالعائد مقارنة بحجم الإنفاق الهائل، بهدف تحقيق الموازنة بين الإنفاق على التعليم والمردود الاقتصادي المرجو منه. (البدراني، 2022).

أخذت دراسات النمو الاقتصادي محل الصدارة في البحث والتحليل الاقتصادي، وانصبت تلك الأبحاث على تحليل العوامل المؤثرة في النمو، وكان التعليم أحد أهم تلك المؤشرات والعوامل المؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية إلى جانب عوامل أخرى مؤثرة مثل المعرفة والتكنولوجيا والتدريب. إذا ما بحثنا عن تعريف دقيق للتنمية الاقتصادية نجد مفهوم سيمون كوزنتش هو الأمثل، حيث عرف النمو الاقتصادي بأنه "زيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة، وتعتمد هذه الطاقة المتزايدة على التكنولوجيا المتجددة وعلى التعديلات الهيكلية، والسلوكية والأيدولوجية التي تتطلبها عملية النمو". (بخاري، 2016؛ ص 456)

وأستند في نظريته على إن المساواة تتحقق في توزيع الدخل في الدول الرأسمالية كلما زاد تعليم القوى العاملة. وأثبت كوزنتش إن النمو العالي الذي حققته الدول الصناعية في الخمسينات يرجع إلى تطوير مهارات الفرد وزيادة المعرفة. (رستم، 2009؛ ص 30).

أما مفهوم التنمية حسب التقارير التي أصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 1990 فهو "أن يعيش الناس حياة مادية صحية، ويكتسبوا المعرفة، ويحصلون على موارد لازمة لمستوى معيشة لائق".

كلمة "التنمية" لا ترمي إلى المعنى الاقتصادي فحسب، بل انها عملية حضارية شاملة تضم جميع الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية. وأصبحت قضية التنمية محور إهتمام شعوب العالم الثالث (الدول النامية) بعد الحرب العالمية الثانية بغية تحقيق إستقلال سياسي يمهّد لبزوغ مرحلة جديدة تتمثل بالنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وأدركت هذه البلدان إن خلاصها من التبعية الأجنبية والحصول على استقلالها التام يُمكنها من تحقيق معدل سريع للنمو. إن الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه شعوب البلدان النامية بعد الهيمنة الاستعمارية وسنوات طويلة من النهب واستنزاف خيراتها وثرواتها، ما كانت إلا مرحلة من مراحل التحرر والقضاء على التبعية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي. لذا تتطلب عملية التنمية الاقتصادية من الدولة التخطيط الإستراتيجي الهادف في مجال تنمية الموارد البشرية بمشاركة مختلف الطاقات والكوادر وتسخير الكثير من المهارات والاختصاصات لتحقيق ذلك. (Mustafa, 2014; p25)

إذا من خلال التعريفات الأنفة الذكر يتبين لنا أهمية التعليم في المردود الإنتاجي والنمو الاقتصادي وأرتباطه بالكثير من المعايير التي تساهم في ارتقاء وتطوير الواقع التنموي. وقد كان التركيز على التعليم كعامل للنمو الاقتصادي محل إهتمام الاقتصاديين لعقود من الزمن والذي على أساسه تطورت نظريات النمو. وكانت نظرية تشكيل رأس المال البشري للاقتصادي آدم سميث 1776 أثرها الكبير آنذاك والتي أكد فيها أن إستخدام القدرات المعرفية يعزز الإنتاج ومصادر الدخل والثروة على المستويين الفردي والاجتماعي فهو استثمار يرفع كفاءة الفرد ومن قدرته على استيعاب المعارف والتقنيات. (العادلي، 2013؛ ص 52)

وجاء من بعده الاقتصادي فريدريش ليست (1841) مؤكداً على مفهوم الذكاء وتأثيره على الاقتصاد حيث قال " في كل مكان وفي جميع الأوقات كانت رفاهية الأمة على قدم المساواة مع نكاء وأخلاق وصناعة مواطنيها، وفقاً لهذا تراكمت الثروة أو تقلصت". (Rindermann, Becker; 2018)

من الضروري هنا أن نذكر إن ارتفاع مستوى الإنتاجية يعزى إلى بعض العوامل المهمة منها تجهيزات رأس المال واكتساب مهارات جديدة في العمل وزيادة الخيارات المتوفرة للأفراد، إضافة إلى تأثير الإنتاج بعوامل تتعلق بالفرد نفسه مثل الصحة والتدريب والتعليم وكذلك الخبرة، والتي تساهم في وصول العامل إلى مستوى معيشي لائق. (مؤتمر العمل الدولي، 2008؛ ص 12)

بناء على ما ذكر تم تعريف التنمية البشرية بأنها العملية التي تهدف إلى زيادة كمية الخيارات المتاحة للناس وحجمها من خلال زيادة المهارات والمؤهلات، حيث يؤكد هانوشيك وآخرون العلاقة الوثيقة بين التعليم والنمو الاقتصادي من خلال المهارات المعرفية للسكان والتي تُظهر نتائجها على المدى البعيد. (Grant,2017; p2)

تعد التنمية البشرية عملية من عمليات النهوض بواقع الشعوب من خلال الشراكة بين الحكومات والمؤسسات وأيضاً الأفراد، عن طريق تحسين التعليم ومعرفة الأهداف التي تؤدي إلى الارتقاء بحياة الأفراد في البلد.

وإذا نظرنا إلى الناحية الاقتصادية للتعليم في السابق كان دوره ضئيلاً جداً ولم يكن الاستثمار المنهجي في رأس المال البشري ذو أهمية كبيرة، لذلك واجه العلماء والاقتصاديين صعوبة في شرح العلاقة المهمة بين التعليم والنمو الاقتصادي بسبب العلاقة المفاهيمية بينهما، هذه العلاقة القابلة للتغيير تبعاً لإستراتيجيات البلد التعليمية. استمرت المحاولات إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما أوضحت كتابات عدد من أخصائى المدرسة الكلاسيكية التقليدية، بأن دور التعليم والتدريب في العمل هو شكل من أشكال الاستثمار وعامل جذري في زيادة الإنتاج وتحقيق الازدهار. (Selami Ahmet, 2013; p50-57)

وكانت لكتابات الاقتصادي الفرنسي جان فوراسنيه والاقتصادي السوفيتي ستروملين في منتصف العشرينات الدور البارز لإظهار العلاقة بين مستوى تعليم الافراد العاملين والإنتاجية من جهة، والعلاقة بين تكاليف التعليم والمردود الذي يترتب عليه من جهة أخرى. (الفضالة،2021).

أما الإهتمام الأبرز باقتصاديات التربية والتعليم ظهر واضحاً في ستينات القرن العشرين والذي مهد لظهور فرع جديد يدعى بعلم إقتصاديات التعليم كفرع متخصص يعمل على تطبيق المبادئ والنظريات الخاصة بالاقتصاد ويتناول بأسلوب علمي، دراسة العلاقة التكاملية الوثيقة بين التعليم والاقتصاد من خلال التوظيف الأفضل للموارد في المنظومة التعليمية لتحقيق أكبر فائدة للمجتمع، بمعنى آخر فإنه يهتم بتحليل العائد المادي من التعليم وفق التكلفة والإنتاجية. (نفس المصدر السابق).

بالطبع لا تخلو المرحلة من الانتقادات حيث جاء رأي الاقتصادي روبر مالتوس مخالفاً من منظور أن التعليم هو عامل غير مباشر في الاقتصاد، وإنما أسلوب مؤثر لزرع القيم كتحديد النسل والذي يقود إلى مجتمع أكثر رفاهية، متفقاً معه العالم ريكاردو في تحديد دور التعليم في توعية المجتمع بضرورة تقييد النمو السكاني. خالفهما الرأي العالم ماك كولوك بالإشارة إلى أهمية التعليم والمهارة والمستوى الثقافي في تكوين رأس المال القومي ودعم التنمية الاقتصادية. (التميمي والمنصور، 2018)

كانت لنظرية كنيث أروو الشهيرة المعروفة "بالمصفاة" صدى كبير في هذا المجال، مؤكداً على إن قدرة الشخص ذو المهارات العالية في العمل له تأثير على الإنتاج أكثر من التعليم؛ أي إن التعليم لا يرفع مستوى الإنتاجية، بل يكشف عنها لرب العمل. لهذا يتقاضى الموظف ذو التعليم العالي أجوراً أكثر كنتيجة لمجهوده في رفع الإنتاج. وجاءت تسمية النظرية على أساس إن التعليم يكون بمثابة مصفاة في داخل سوق العمل. (وديع، 2007؛ ص 9-10).

توالت الدعوات في مجال دراسة القيمة الاقتصادية للتعليم حيث كلن رأي العالم البريطاني الكبير مارشال بمثابة نقطة تحول مهمة وفاصلة في هذا المجال، والذي جعل التعليم عاملاً مباشراً من عوامل النمو الاقتصادي وأعتبر الاستثمار في البشر هو من أكثر الاستثمارات الرأسمالية قيمة. (رهان، 2018). نستخلص من كل ما ذكر أنه رغم تباين آراء الاقتصاديين، إلا أن التعليم الجيد والهادف يوفر اليد العاملة الماهرة والتي تدعم الاقتصاد الناجح، وفي الوقت ذاته فإن الاقتصاد القوي يوفر الأرضية الصالحة لتطوير

التعليم والارتقاء بمستواه. مع الأخذ بنظر الاعتبار تفاوت تجارب البلدان النامية طبقا للسياسات والأحكام التعليمية التي تتبعها، حيث حققت بعض من هذه الدول تميزا ملحوظا في النهوض بمجال التعليم، بينما أخفقت الكثير منها في تحقيق غاياتها. رغم إنه لا توجد معايير عالمية ثابتة في العملية الاقتصادية يمكن تعميمها على كافة الدول لأنه يتطلب معرفة دقيقة بمتطلبات سوق العمل، خاصة في مجال الصناعة المعرفية والمعلوماتية والتي تحتاج إلى فنيين وتقنيين وأصحاب مؤهلات عالية. (بخاري، 2016؛ ص415).

ثانيا: التعليم وأثاره على عدم المساواة:

مما لا شك فيه، أن التعليم هو أحد أكثر الوسائل الفعالة للحد من عدم المساواة، باعتباره عنصر ضروري وهام لتحسين الكفاءة الاقتصادية والتماسك الاجتماعي من خلال تعزيز قيمة الفرد ورفع كفاءته الإنتاجية. فالتعليم يلعب دورا أساسيا في تحديد مستوى الأجور والأختيار المهني، إضافة إلى تحديد القدرة الإنتاجية في سوق العمل. عدم المساواة في الدخل يمكن أن يكون له تأثير طويل الأمد في تعزيز الحراك الاجتماعي وزيادة الأرباح والفرص المحتملة. (Jyoti Gogoi, 2022; p364)

إن زيادة الرخاء والتحضر وارتفاع مستوى التنمية يعمل على الحد من عدم المساواة، وهنا يظهر الدور المؤثر للتعليم والذي يركز على الإبداع ومهارات الإتقان، مما يساعد على تقليص التفاوت في الدخل على الأمد البعيد. أشار كورزنتش (1955) بأن عدم المساواة في الدخل يعتمد على البنية الهيكلية مثل التحضر وعملية التحديث، فمثلا في المناطق الريفية تتحقق المساواة بشكل أفضل حيث يشارك معظم الناس في الحياة الاقتصادية المتمثلة بالزراعة مقارنة بالمدن والتي يعتمد فيها معدل دخل الفرد غالبًا على التحصيل العلمي والمؤهلات والتي تفوق في الغالب إلى عدم المساواة الحقيقية في الدخل. (Jabbar Abdullah, 2011; p23)

يلعب التحصيل العلمي دورًا أساسيًا في زيادة القدرة الإنتاجية في سوق العمل، لذلك نرى الطلب على التعليم العالي شهد ارتفاعا غير مسبوق في العقود الأخيرة فأفراد الأكثر تعليما هم من يحصلون على فرص عمل أفضل وأجورًا أعلى، لإنهم الأكثر إنجازا وتعاملا مع التغييرات التكنولوجية والتي تؤثر بشكل مباشر على المستويات الإنتاجية. (رستم، 2009؛ ص330)

نستخلص مما تقدم إن تحسين التعليم وتهيئة البيئة المناسبة له يحقق المساواة في الدخل، وكلما كان التحصيل الدراسي أفضل كان لأصحابه القدرة على إيجاد فرص اقتصادية جيدة، وبالتالي بمقدور الدولة استغلال قدراتهم ومهاراتهم في زيادة الإنتاج وتحقيق الرفاهية. (Abdullah, Manning 2011; p3)

وجدير بالذكر أن العلاقة بين التعليم وعدم المساواة يمكن أن تختلف إختلافا كبيرا بين المناطق طبقا لمستوى التنمية ونوع النظام السياسي المعمول به، فالتركيبية الاجتماعية والظروف الاقتصادية لبعض الدول يمكن أن تضع الكثير من العراقيل أمام هدف التنمية والارتقاء بالثروات البشرية. حيث وجد لبيست (1959) إن البلدان ذات الأنظمة الديمقراطية يكون فيها مستوى التنمية الاقتصادية أعلى مقارنة بالدول التي تتحكم فيها الأنظمة الديكتاتورية، لأن الديمقراطية توفر مساحة أوسع لمواطنيها لتشكيل الهيئات والمؤسسات السياسية والاقتصادية، وتحقيق فرص متساوية في جميع المجالات وبالتالي يساعد ذلك في تحقيق دخل أكثر مساواة. (Jabbar Abdullah, 2011; p20)

كان الأتجاه واضحا بأعتراف الإنسان بأهمية المعرفة والتعليم منذ القدم فقد كتب أفلاطون " إذا أهل الرجل التعليم فإنه يمشي أعوجا حتى نهاية حياته". واعتقد أن هدف التعليم يتمحور في بلوغ الإنسان قدرا

من الرضا في حياته ومعرفة كيفية الوصول إلى سبل العيش، وقد أنشأ ذلك الوقت أول معهد للتعليم العالي أشبه بالجامعات اليوم وكان يتم فيها تدريس معظم المواد (لورنينغ مايند، 2019). ومنذ تلك الحقبة الزمنية وحتى يومنا هذا يحتل التعليم مركزا مهما في بناء المجتمعات وتطوير الانسان، وهذا ما أكدته الدول المتقدمة والتي وجدت في التعليم وسبلتها لزيادة الإنتاجية والمحافظة على سياساتها الاقتصادية. (رستم، 2009؛ ص28)

وقد أثبتت الدراسات إن البلدان التي يلتحق فيها جزء كبير من الناس بالمدارس ويتخرجون منها تشهد نموا اقتصاديا أسرع من البلدان التي تتسم بالأقل تعليما. ونتيجة لذلك، توفر العديد من البلدان التمويل منذ المراحل الأولى للدراسة لتحسين الأداء الاقتصادي. وبهذا المعنى، فإن التعليم هو استثمار في رأس المال البشري، على غرار الاستثمار في المعدات والألات.

بالنسبة للفوائد التي يجنيها الاقتصاد من التحصيل العلمي خاصة المستويات التعليمية العالية هو النتائج المحسنة في سوق العمل وبناء رأس المال البشري إضافة الى زياد الإنتاجية، لأنه يزيد من قدرات الأفراد في تطوير وإعتماد التقنيات المهمة، حيث أنهم يتعلمون مهارات جديدة في العمل ويكتسبون خبرات جيدة تساعد على الحصول على فرص أفضل ودخل أعلى مقارنة بالذين لديهم مستويات تعليمية أقل.

وإضافة إلى الفوائد الاقتصادية الإيجابية، هناك أيضا فوائد ونتائج إجتماعية وصحية لأصحاب المؤهلات العلمية العالية حيث أنهم أقل عرضة لحالات الاكتئاب والضغط النفسية ويتمتعون بصحة بدنية وعقلية أفضل، وبذلك ينخفض لديهم سلوك المخاطرة ويتمتعون بأنماط معيشية أكثر استقراراً. (مقداد وآخرون، 2013؛ ص651).

لابد للوصول إلى النتيجة المطلوبة للمستوى العلمي من تخصيص الموارد المطلوبة والحاجة للإفاق العالي على البحث والتطوير والاهتمام بالتقنيات مع توفير جميع الظروف والمتطلبات الأساسية للأفراد لغرض تأهيلهم كشريحة مهنية وخدمية للمجتمع وعامل قوي لدعم سياسة الدولة التنموية. (زغيش محمد، 2019؛ ص 304).

من المؤكد أن الإفاق يساعد الطلبة في التوجه نحو خدمة المجتمع والانصراف عن الكسب الشخصي. لكن نجد أن التعليم بصورة عامة والتعليم العالي بصورة خاصة يصطدم في بعض الأحيان بالكثير من العقبات التي تحد من قدراته، وتضعف جودة مخرجاته، مثل الاضطرابات الاقتصادية والسياسية، والتوترات الدولية؛ والاستقطاب وفقد الثقة؛ والهجرة على نطاق واسع. (OECD, 2020; p16)

ثالثا: أهمية التعليم في زيادة الإنتاجية:

كما أسلفنا سابقا فإن التعليم هو عنصر مهم في رفع الإنتاجية والمهارة، من خلال تحفيز القدرات والخبرات في مجال التكنولوجيا وبالتالي المساعدة في زيادة الناتج الوطني والنمو الاقتصادي. وقد اعتبر بول رومر (1990) إن التقدم التكنولوجي عنصر محفز وطويل الأجل، ويرى إن خواص المعرفة المتغيرة والاستثنائية تجعلها غير تنافسية ولا تخضع لقوى السوق. (بن نزار كمال، 2020-2021؛ ص 205). ركزت العديد من الدول بشكل كبير على تطوير نظام تعليمي يمكن أن ينتج عمالا قادرين على العمل في صناعات جديدة، مثل العلوم والتكنولوجيا. ويرجع ذلك جزئيا إلى أن الصناعات القديمة في الاقتصادات المتقدمة أصبحت أقل قدرة على المنافسة، وبالتالي فإنها غير قادرة على الأستمرار في السيطرة في مجال المنافسة الصناعية. من جانب اخر ظهرت حركة لتحسين التعليم الأساسي للسكان، مع اعتقاد متزايد بأن جميع الناس لديهم الحق في التعليم. (العادلي، 2013؛ ص 50).

تاريخيًا، وتحديدًا بعد الحرب العالمية الثانية حققت الولايات المتحدة نموًا اقتصاديًا منقطع النظير من خلال تبني سياسة الشراكة الضمنية بينها وبين الحكومات الفيدرالية والمحلية. حيث تحملت جميع هذه الأطراف المسؤولية الكاملة في تطوير نظام التعليم والذي أنتج بدوره قوة عاملة أكثر مهارة وإنتاجية. وأثبتت الدراسات إن التعليم المهني والتعليم العالي يسهل في اكتساب المهارات وتطوير العلوم الأساسية والمساهمة في تطوير عمل القدرات الإدارية للمؤسسات والحكومة والنظام المالي. وإذا أخذنا تايلاند ونيبال مثالًا، سنجد وجود مؤشرات واضحة في زيادة الإنتاجية وزيادة الأرباح كنتيجة حتمية للتعليم والتكنولوجيا وبشكل خاص في قطاع الزراعة، حيث وجدوا إن المزارعين الذين لديهم بضع سنوات من التحصيل الدراسي قادرين على إستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة وهم أكثر إنتاجًا من الذين يستخدمون الأساليب التقليدية القديمة. (Ilhan, 2001; p4)

وأشار الاقتصادي سولو (النموذج الكلاسيكي الجديد) في نظريته في النمو الاقتصادي عام 1956 والتي تعد من أهم النماذج التي فسرت مصادر النمو، إلى أن التعليم واستخدام الطرق التقنية هو سبب رئيسي ومؤثر في مضاعفة إنتاجية العمل وزيادة حصة كل عامل من رأس المال بمرور الزمن. لكن في ظل التفاوت المتباين وزيادة في معدلات النمو بين الدول المتقدمة والدول النامية ظهر قصور نموذج سولو لأنه عجز عن تفسير هذا التفاوت بالشكل الصحيح. (إيمان إبراهيم، 2021؛ ص 41). أما نموذج النمو الداخلي فقد ذهب أنصاره وفي مقدمتهم رومو إلى استبدال فرضية التطور التكنولوجي الخارجي بالعوامل الأخرى والتي تجاهلها سولو، ومنها التعلم بالممارسة. وأكد رومو وآخرون إلى وجود المتأصلات الداخلية للنمو منها تراكم رأس المال البشري، تراكم المعرفة، تراكم رأس المال التكنولوجي وأخيرًا رأس المال العام. (إبراهيم، 2021).

وبما أننا أشرنا إلى أهمية الزراعة في عملية التنمية الاقتصادية، تبقى الصناعة السبيل الأمثل للنمو الاقتصادي ورفع مستوى الدخل للفرد وخاصة في الدول النامية والتي تتطلب إقامة جهاز إنتاجي متطور ومستمر، يتبنى التقدم التقني والعلمي في التصنيع حيث يستخدم العاملون فيه العاملون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذا بالفعل ما أثبتته الدول الصناعية المتقدمة بأن أساس تطور مجتمعاتها يرتبط باستمرارية وتقدم عملية التصنيع. (العادلي، 2013؛ ص 50).

غالبًا ما يرمز للاقتصاد الذي يعتبر فيه أبواب العمل التعليم كأصل على أنه اقتصاد قائم على المعرفة. وعلى هذا الأساس أخذت الشركات تتعامل مع القدرة الفكرية للعامل، بحيث يمكن تسخير قدراته لإنشاء بضائع وخدمات يتم بيعها. وهكذا نجد إنه كلما زاد عدد العمال المتعلمين والمدرّبين تدريبًا جيدًا، كلما زادت قدرة تلك الشركة على الإنتاج والتطوير. (عبدالسلام مختار، 2019؛ ص 56).

رابعًا: استثمار في التعليم وعلاقته بالدخل:

إن العلاقة بين التعليم والدخل علاقة طردية، أي إنه كلما ارتفعت نسبة التعليم كلما ارتفع دخل الفرد، وبما إن الاقتصاد هو عصب الحياة فإن التعليم هو الحافز الرئيسي في نماء المجتمعات حيث يمكن قياس تطور أي مجتمع من خلال نسبة المتعلمين فيه، وقد أثبتت كل من ستغافورة وكوريا وماليزيا هذه الظاهرة حيث تنص أنظمتها التعليمية التصنيفات العالمية. (العشيبات، 2022؛ ص 201). غالبًا ما يشار إلى التعليم على أنه استثمار في رأس المال البشري، أي إن الذين لديهم من التعليم الجيد يكسبون دخلاً أعلى، وهو ما يسمى بـ "علاوة الأجور الجامعية" فكلما زادت سنوات الدراسة كلما كان الحصول على الوظائف أفضل بأجور أعلى. (Wolla and other, 2017).

ينتشر توزيع الدخل في أي بلد ببعض العوامل منها مادية كالأرض ورأس المال المادي، وأخرى بشرية تتمثل بالتعليم والمهارات وبالتالي كلما سادت العدالة في توزيع الدخل أزهى النمو الاقتصادي وتحققت الرفاهية. وبما إن التعليم هو استثمار فهو يحقق عائد اقتصادي كبير للدولة وبالتالي يسهم على نحو أفضل في النمو الاقتصادي. (البنك الدولي لإعادة الاعمار والتنمية، 2009؛ ص118).

ساد الاعتقاد سابقا إن الاستثمار الحقيقي يكون في رأس المال الملموس (المادي) والمقصود به الآلات والمعدات وذلك بتخصيص جزء من عائدات الدولة فيه لغرض تحقيق دخل مضاعف، واعتبروا رأس المال البشري وخصوصا التعليم على أنه إستهلاك، الغرض منه الحصول على مكانة إجتماعية. لكن خلق هذا الاعتقاد جدلا واسعا وهي أنهم تجاهلوا حقيقة مهمة بأن الافراد يستثمرون في أنفسهم من خلال مساهمتهم في الإنتاج. لذلك لاقى هذا الفكر الضيق للتعليم باعتباره استهلاك وإن الإنفاق عليه غير منتج أنتقاد الاقتصاديين وأولهم شولتز. (بخاري، 2016؛ ص 459).

رغم وجود الكثير من النظريات والنماذج التجريبية لتوثيق العلاقة بين التعليم وآثاره على نمو الدخل الشخصي، إلا إن المسألة ما زالت موضع جدل ولم تحل بالكامل والسبب هو وجود التناقضات بين آثار التعليم على دخل الفرد (تأثير الاقتصاد الجزئي) وعلى النمو الاقتصادي (تأثير الاقتصاد الكلي) المتمثل بالخدمات العامة ورأس المال العام والتي تعزز من إمكانية النمو. (مقداد، 2014؛ ص 645).

كان لبعض الباحثين الدور البارز في إظهار علاقة الدخل بالتعليم ومن أبرزهم والش (Walsh) حيث أجرى دراسته على الاستثمار في التعليم العالي لمعرفة الأرباح الحقيقية والعوائد المجنية منه. وقد اخذ والش مستويات تعليمية مختلفة واختصاصات متعددة مستفيدا من دراسات سابقة، وبناءً على ذلك قام باحتساب دخول أفراد معينين خلال مسيرتهم العلمية باختلاف المستوى التعليمي وبأعمار متباينة، ثم قارن الدخل بنفقات التعليم التي قاموا بإنفاقها خلال فترة الدراسة، وقد توصل والش إلى إن دخل خريجي الجامعات أعلى من دخول أقرانهم من خريجي الثانوية، نظرا لما يتمتع به الجامعي من قدرات فكرية ومؤهلات تجعله أكثر خبرة في مجال عمله. والجانب الأخر الذي توصل إليه والش هو إن دخل خريج التعليم العالي يختلف طبقا لاختصاصه ومستوى تعليمه، والمقصود بذلك اختلاف مستوى الشهادات من بكالوريوس وماجستير أو الدكتوراه مع الأخذ بنظر الاعتبار نوع التعليم وتكاليفه. (عز الدين، 2011؛ ص18).

كما أكد ستروملين في دراسته عن العائد الاقتصادي للتعليم إن ما يجنيه الفرد من التعليم يعادل 37 مرة قيمة الإنفاق عليه، وإن الدولة تجني أرباحًا من الأموال المستثمرة في التعليم من ممارسة العامل لعمله في سنة واحدة فقط، إضافة الى الفائدة التي يحققها الفرد نفسه من التعليم. (ملوكة وآخرون، 2023؛ ص105).

خامسا: التعليم ونظرية رأس المال البشري:

1. مفهوم رأس المال البشري:

يعد رأس المال البشري الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ويعد من أهم عناصر النهضة لاي بلد، إلى جانب إنه يعتبر من مقومات الدولة الحديثة من خلال تنمية قدرات الفرد ورفع مهاراته بالتعليم والتدريب للوصول إلى المستوى الحقيقي للتنمية كما حدث في ماليزيا. (شحاته، 2022؛ ص440).

عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رأس المال البشري على إنه " كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها، أي من خلال العلم والخبرة". (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003).

لم يظهر الاهتمام برأس المال البشري والقيمة الاقتصادية إلا في بداية الستينات من القرن العشرين، حيث أعتقد شولتز أن رأس المال البشري مثل أي شكل آخر من أشكال رأس المال هو لتحسين جودة ومستوى الإنتاج. وهذا يتطلب الاستثمار في التعليم والتدريب، حيث يزعم أن التعليم يؤثر بقوة في التعامل مع الجوانب المرتبطة بالاقتصاد، ومع التقدم التكنولوجي فإن الاقتصاد يتقدم بتقديم المعلومات والعمال والمدرّبين تدريبا جيدا. (أحمد المصباح، 2015؛ ص4).

بعدها جاءت فرضية بيكر سنة (1964) والتي أشارت إلى إن نمو رأس المال المادي يسهم في النمو الاقتصادي، وترتكز فرضيته على أن القدرات التعليمية للأشخاص قيمة قابلة للمقارنة مع الموارد الأخرى المتضمنة في الخدمات المؤسسية. لذلك عرف بيكر رأس المال البشري بأنه "الأنشطة التي تؤثر على الدخل النقدي والنفسي في المستقبل من خلال زيادة الموارد لدى الناس". أما حسب تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي فهو المعرفة والمهارات التي يمتلكها الناس والتي تمكنهم من خلق قيمة في النظام الاقتصادي العالمي. (سيف التميمي، المنصور، 2018).

ساهمت تنمية رأس المال البشري في جعل بعض الدول التي كانت تعتبر نامية إلى مصاف الدول المتقدمة. على سبيل المثال كوريا الجنوبية وبعض دول شرق اسيا منذ أكثر من نصف قرن، والسبب يرجع إلى إن هذه الدول جعلت الاستثمار في رأس المال البشري في مقدمة القضايا ومن أهمها تحسين أنظمة التعليم، وبالفعل حققت النقلة التقدمة من خلال مسارها التنموي مدفوعا برأس المال البشري، مما أسفر في تسارع معدلات النمو وزيادة نصيب الفرد في الدخل القومي.

إذا فإن رأس المال البشري هو القيمة الاقتصادية غير الملموسة لخبرة العامل ومهاراته. يتضمن ذلك عوامل مثل التعليم والتدريب والذكاء والمهارات والصحة، ويقدر هذا النوع من الاستثمار بمعدلات الافراد الذين يعرفون القراءة والكتابة وكذلك نسبة الانفاق على التعليم بجميع مراحلها. (زغيش محمد، 2019؛ ص288).

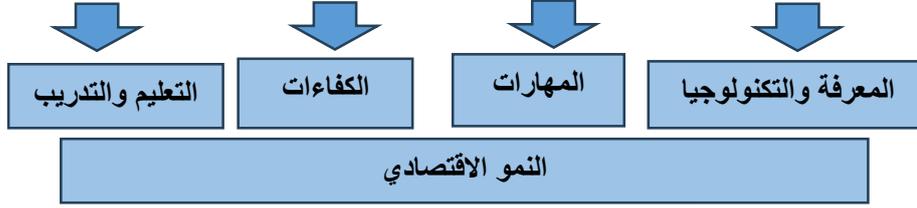
2. أهمية رأس المال البشري:

يمكن إرجاع فكرة رأس المال البشري إلى القرن الثامن عشر. حيث أشار آدم سميث إلى هذا المفهوم في كتابه "التعري في طبيعة وأسباب ثروة الأمم"، والذي أسكتشف فيه ثروة الأمة ومعرفتها، تدريبها، مواهبها وخبراتها. ويرى سميث إن المهارات والكفاءات التي يكتسبها الفرد تمنحه نفقات حقيقية طوال فترة تعليمه وتعتبر رأس مال ثابت له، كما ذكر أهمية دور الدولة في دعم التعليم من خلال الإنفاق الجيد. (رهان، 2018).

عرف سميث رأس المال البشري على إنه "المقدرات المكتسبة والمتعلمة لكل أفراد المجتمع، كما إن هذه القدرات تحتاج إلى تكاليف كثيرة، ولا يتأتى ذلك إلا بالمحافظة على التراث الثقافي المكتسب، وذلك من خلال دراسته وممارسته، ويعتبر هذا في حد ذاته أحد عناصر رأس المال الثابت". (بن نزار كمال، 2020-2021؛ ص205).

يسمح رأس المال البشري للاقتصاد بالنمو، عندما يزداد رأس المال البشري في مجالات مثل العلوم والتعليم والإدارة، فإنه يؤدي إلى زيادات في الابتكار والرفاه الاجتماعي والمساواة وزيادة الإنتاجية وتحسين معدلات المشاركة، وكلها تساهم في النمو الاقتصادي. تميل الزيادات في النمو الاقتصادي إلى تحسين نوعية حياة السكان. باختصار، تنطوي نظرية رأس المال البشري على إن الاستثمار في التعليم له مردود من حيث الأجر الأعلى، إضافة إلى دعم التقديرات النظرية والتطبيقية بالعلم الحالي.





كان هناك اتجاهان مختلفان في رأس المال البشري في التركيز على التقدم التقني والاستثمار وأثره في النمو وهما:

الاتجاه التعويضي والذي يرى إن التقدم التقني يخفض الطلب على رأس المال البشري حيث إنه يهدم مهارات رأس العمل وبالتالي تتضاءل متطلبات التعليم والتدريب. أما الاتجاه الآخر فهو التكاملي والذي نال القبول بشكل أكبر لأنه يرى إن التقنية تزيد من الاستثمار في رأس المال البشري حيث تحول الطلب من العمالة غير الماهرة إلى العمال المهرة والأكثر تعليماً. (وديع، 2007).

أما بالنسبة لأهمية رأس المال البشري فهي تكمن في جملة الآثار الاقتصادية الكلية على المستوى الفردي والمجتمعي، بالنسبة للفرد فإن الاستثمار يزيد من طاقته الإنتاجية ويحفز لديه المهارات التي تمكنه من دخول سوق العمل إضافة إلى كسب رضا المجتمع. أما على المستوى المجتمعي فإن الاستثمار يعمل على رفع إنتاجية الأفراد ككل ويدعم التنمية المرجوة، وذلك عن طريق تدريبهم وتأهيلهم وتوفير البيئة الصحية المناسبة لهم، لأنه مما لا شك فيه ان الفرد المتعلم ويمتلك صحة جيدة تكون قدرته الإنتاجية عالية وهذه بدوره يحقق النمو الاقتصادي المطلوب. (شحاته، 2022؛ ص444).

وقد أشارت مجموعة البنك الدولي إلى عدد من المؤشرات المهمة لرأس المال البشري منها معدل البقاء على قيد الحياة أي عدد الأطفال الذين هم على قيد الحياة منذ الولادة إلى العمر الذي يبدأ عنده تراكم رأس المال البشري. أما المؤشر الثاني فهو الدراسة وتقدر بعدد السنوات التي يقضيها الطفل في التعليم لحين سن البلوغ. وأخيراً مؤشر الصحة الذي يشمل النمو الصحي للأطفال في السنوات الأولى من حياته ومعدل البقاء للبالغين على قيد الحياة. (مشروع راس المال البشري، 2019؛ ص11).

المحور الثاني: التعليم العالي (العام والخاص) مشاكله وحلوله في اقليم كوردستان العراق: أولاً: التعليم العالي العام:

يعرف التعليم العالي بأنه " مرحلة التخصص في كافة أنواعه ومستوياته، ورعاية لذوي الكفاية والنبوغ وتنمية لمواهبهم وسدا لحاجة المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغاياتها النبيلة". (بن نزار كمال، 2020-2021؛ ص204).

من خلال هذا التعريف يتبين أن للجامعة وظائف أساسية مترابطة منها التدريس، والبحث العلمي وكذلك خدمة المجتمع في إكساب الفرد مهارات أساسية لتنمية المجتمع. (سيد محمود، 2023؛ ص 164).
يعتبر التعليم عاملاً مهماً ومؤثراً في التنمية الاقتصادية في جميع البلدان وخاصة النامية منها، حيث يعد من الدوافع الأساسية التي تساعد في تحسين الإنتاجية من خلال مساهمته في تعزيز عوامل التوعية والمعرفة والتطور.

لذا يمكن تعريف التعليم بأنه: "عملية اكتساب المعرفة والمهارات والقيم والمعتقدات والعادات التي تساعد الافراد على تنمية شخصيتهم وتحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي". ونتيجة للعلاقة المتشعبة والمعقدة بين هذان المفهومين، أتجه الكثير من علماء الاقتصاد وصناع السياسات وكذلك علماء الاجتماع إلى تفسير تلك العلاقة من خلال الدراسات والنظريات التي تناولت هذه القضية لسنوات طويلة.

لا شك إن التعليم العالي له دور في التنمية الاقتصادية عن طريق إعداد رأس المال البشري من أصحاب المؤهلات العالية والموظفين الكفؤين، ونشر وإنتاج المعرفة من خلال الدراسات والبحوث الجامعية. صحيح إن الجامعات لم تعد السبيل الوحيد لدعم التنمية، ألا أنها تساهم بالدرجة الأولى في إنتاج الخبرات من خلال أبحاثها والدراسات المخصصة في إدارة التنمية. (بخاري، 2016؛ ص 462).

شهد التعليم العالي نموا ملحوظا في الأعوام الأخيرة في إقليم كوردستان، حيث لم تكن هناك سوى جامعة واحدة في المحافظات الثلاث التابعة للإقليم. إلا إنه في أواخر سنة 2003 تم افتتاح جامعات حكومية أخرى في كل من كويسنجق، سوران، حلبجة و زاخو وغيرها الى جانب جامعة صلاح الدين، إضافة الى انشاء الجامعات الخاصة. (فيرنيه، كرم 2016؛ ص 27).

إن تجربة التعليم العالي في إقليم كوردستان العراق لا تختلف كثيرا عن تجربة نظيرتها في جنوب العراق، حيث خضع التعليم في المنطقتين لاعتبارات سياسية وأندلاع الثورات ضد السلطات المركزية مما خلف حالة من عدم الاستقرار. هناك الصلة الوثيقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في إقليم ومنها:

1. سياسات التعليم ودورها في النمو الاقتصادي:

لسياسة التعليم دور حتمي وضروري في عملية النمو الاقتصادي، حيث أن الحكومات تلعب دورا مميزا في تعزيز التعليم من خلال تبني سياسة الاستثمار في البنية التحتية للتعليم، وتقديم المنح الدراسية للطلبة، وتعزيز السياسات التي تدعم التعليم مثل الإعفاءات الضريبية وتخفيض نفقات الدراسة.

2. التعليم والحد من عدم المساواة في الدخل:

يعد التعليم المصدر الرئيسي للحد من الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل، حيث يحرر التعليم الأفراد ويمكنهم من تحقيق المساواة في المجتمع من خلال المشاركة في سوق العمل وكسب أجور أعلى. إضافة إلى انخفاض مستويات البطالة كلما ارتفع المستوى التعليمي للبلاد. إذا يساعد التعليم في خلق مجتمعات أكثر مساواة في ظل اتاحة فرص عادلة للعمل وتحسين المستوى الاقتصادي للمواطنين.

3. التعليم وريادة الأعمال:

إن أحد أهداف التعليم هو إعداد جيل واع متمكن يمتلك المهارات والقدرات العالية والتي تجعل منهم رواد في بناء المجتمع. على سبيل المثال يزود التعليم الأفراد بالمعرفة اللازمة للبدء في مشروع تجاري وكيفية إدارته، بما في ذلك عملية التسويق والتمويل. إذا تعد ريادة الأعمال محرك للنمو الاقتصادي لأنها تعمل على خلق فرص عمل جديدة وتُحفز المنافسة والابتكار.

4. التعليم والابتكار:

يلعب التعليم دورا حاسماً في عملية الابتكار والتقدم التكنولوجي، وإستخدام الأساليب المبتكرة والتقنيات الحديثة لتحسين الإنتاجية والخدمات، من خلال تزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات اللازمة للتطوير وتطبيق التقنيات الجديدة في كافة المجالات مما يساعد في جودة السلع وخفض التكاليف.

5. التعليم ومفهوم رأس المال البشري:

بعد التعليم استثماراً مهماً في تنمية رأس المال البشري، حيث يشير راس المال البشري إلى المعرفة والمهارات التي يمتلكها أفراد قادرين على توجيه قدراتهم وخبراتهم العلمية واستخدامها في خلق قيمة اقتصادية كبيرة. وبالتالي مشاركتهم في سوق العمل وتحسين الناتج القومي. أما الجانب الآخر للتعليم فهو زيادة إنتاجية العمال مما يحقق رفع مستويات المعيشة وزيادة الأجور.

ورغم إن التعليم العالي في إقليم كوردستان حديث العهد إلا أنه يحظى بتقدير كبير ويلعب دورا بارزا في المنطقة. وقد قدمت الحكومة استثمارات ضخمة في هذا المجال وبالتالي نجحت في فتح جامعات جديدة، حيث ان هناك 14 جامعة عامة و15 جامعة خاصة في الإقليم.(Mustafa,2014)

على الرغم من تطور المؤسسات البحثية والتعليمية في إقليم كوردستان والتي ترتقي بها إقليميا ودوليا، ما زالت هناك حاجة ماسة إلى نهج جديد يحفز على البحث والابتكار متخطيا القيود السياسية والعقبات في طريق الإصلاح.(Wahab, 2022; p14)

وقد أشار المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة (2017) الى ان أكثر من 70% من أرباب العمل يشعرون بالقلق بسبب فشل نظام التعليم العالي في الإقليم في تخريج الطلاب بالمهارات المناسبة المطلوبة لسوق العمل. لكن رغم كل العراقيل والصعوبات تهدف حكومة إقليم كوردستان حاليا إلى إنشاء جمعية الاعتماد الكوردستانية للتعليم في إقليم كوردستان والتي تعتبر أول تجربة من نوعها في العراق حيث تمت الموافقة عليه من قبل رئاسة مجلس الوزراء التي ترأسها رئيس الوزراء السيد مسرور بارزاني. وتهدف هذه الجمعية إلى وضع معايير الجودة للمؤسسات الأكاديمية والألتزام بآليات محددة للوصول إلى أفضل الممارسات. وتلقى هذه الجمعية الدعم من كل من وزارتي التربية والتعليم العالي في رسم السياسات من أجل الوصول إلى تحقيق المعايير المطلوبة. والتي من المتوقع أن تلعب دورا حاسما في إحراز تقدم كبير في مجال الإصلاح التعليمي داخل الإقليم والتي تتطلع إليه الحكومة لتحقيق نتائج إيجابية. (جلسة مجلس الوزراء المنعقد في حزيران 2022، أربيل). وكخطوة متقدمة تخطوها وزارة التعليم العالي في الإقليم قامت بتخصيص 6000 مقعد للدراسات العليا (الدكتوراه، الماجستير والدبلوم العالي) في جامعات ومعاهد كوردستان لسنة 2023 <https://www.arknews.net/browse-article/2080.2023> (MHESR). وبناء على طلب من وزير التعليم العالي في حكومة إقليم كوردستان بحصتها في ابتعاث الطلبة لإكمال الدراسات لسنة 2023، وافقت حكومة بغداد بإرسال 5000 بعثة خارج العراق لإكمال الدراسة.

https://drawmedia.net/ar/page_detail?smart-id=13579

ثانيا: التعليم العالي الخاص:

قطاع التعليم الخاص في إقليم كوردستان حديث العهد مقارنة بالدول المتقدمة، حيث إن أول جامعة تأسست في الإقليم كانت سنة 2004 (جامعة نوروز) ثم توسعت و زاد عددها حتى وصل اليوم الى أكثر من 32 جامعة ومعهد يختصون بالتعليم الخاص. (Ahmed, 2019; p256) الغاية من إنشاء هذه المؤسسات الخاصة هو أولا دعم الاستثمار وتشجيعه، وثانيا نقل جزء من مسؤولية إدارة عمليات التعليم والتربية من الدولة إلى القطاع الخاص، لغرض توفير فرص أفضل للمواطنين ورفع مستوى التعليم في

الإقليم. وقد أولت حكومة إقليم كردستان اهتمامًا خاصًا بقطاع التعليم الخاص ووضعتها من ضمن برامجها في الدعم المادي والمعنوي لتعزيز وتطوير المستوى العلمي ورفع كفاءة المواطنين وقد صرح وزير التعليم العالي في ندوة أولية سنة 2009 التي عقدها مع رؤساء الجامعات التابعة للدولة والقطاع الخاص على أهمية الدور الذي تلعبه الجامعات الخاصة في عملية النمو الاقتصادي في إقليم كردستان، وأضاف "تكمل الجامعات الخاصة دور الجامعات التي تمويلها الدولة وتجلب نماذج متنوعة دوليًا إلى إقليم كردستان. الاستثمار الخاص لدينا أكثر أهمية من الاستثمار في بنيتنا التحتية. سندعم جهودهم، ونضع تدابير قوية لضمان الجودة. يسير هذان الاثنان جنبًا إلى جنب مع مصلحة الطلاب والبلد والمستثمرين." من هنا يتضح الدور الأساسي للجامعات الخاصة في التنمية الاقتصادية للمواطنين.

نفذت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إقليم كردستان عدد من المشاريع والإصلاحات في كافة القطاعات ومنها رسم خارطة العمل مع التركيز على جودة التعليم ورفع المستوى العلمي للجامعات، مع توفير الخدمات الجيدة للمعلمين والطلبة وكافة الموظفين. وقد تضمنت هذه الخارطة عدة خطوات منها إعداد خطة عمل رباعية للوزارة، إضافة إلى تشكيل لجنة عليا من رؤساء الجامعات الأهلية والحكومية والمدراء الجامعيين. وقد أشار التقرير السنوي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بأن التعليم حقق نمواً في الإقليم خصوصاً في ظل إزدياد أعداد الجامعات الحكومية والأهلية والمعاهد أيضاً. (Atrushi & Woodfield, 2018; p5)

لا شك أن هناك تطور منقطع النظير في السياسات التعليمية في إقليم كردستان خصوصاً الجامعات الخاصة، لكن مع ذلك يجب على الفئة الإصلاحية من إعادة النظر في قانون الجامعات الخاصة لعام ٢٠١٣ ومحاولة تعديله، هذا القانون الذي بالغ في الأمور التنظيمية والإجرائية إضافة إلى هيمنة الكيانات الهادفة للربح على هذا القطاع. على الحكومة تبني أسس قانونية تشجع الاستثمارات المستقبلية في تعاون البحث الدولي وتحفيز نموذج جامعي غير ربحي، بحيث يعمل النموذج على تعزيز دور التنمية بكل جوانبه الاقتصادية والسياسية من خلال إعطاء الأهمية الخاصة للتعليم. (Wahab, 2022; p14).

ثالثاً: التحديات التي تواجه التعليم العالي (العام والخاص) في إقليم كردستان العراق:

التحديات العديدة التي واجهت حكومة الإقليم خلق عقبات أمام تطوير المرافق ودعم ميزانية البحث. ومن أهم تلك التحديات عدم الاستقرار السياسي وخفض الحكومة المركزية ميزانية المنطقة في السنوات الماضية وحرب داعش وأخرها الاستفتاء. كما انعكست حدة الاضطرابات الداخلية في عموم البلاد على الاستثمار في قطاع التعليم العالي.

والجدير بالذكر أن إقليم كردستان يشهد انتقالاً واسعاً في هذا قطاع حيث ازداد عدد الطلاب بشكل ملحوظ بسبب وجود النازحين الذي يلتحقون بالتعليم العالي مما أدى إلى خلق تحدي آخر في المنطقة. (Atrushi & Woodfield, 2018; p7)

لكن رغم زيادة الطلب على هذا النوع من التعليم بشكل مستمر والذي من المتوقع ان يزداد في السنوات المقبلة، لم يرتفع مستوى الإنفاق العام على التعليم العالي والذي كان لا يبد منه لخلق نوع من التوازن بين الطلب والإنفاق. وبالتالي أدت هذه المشكلة إلى خلق ظاهرة التوظيف غير الكفوء لإن زيادة حجم الطلبة يؤدي إلى توظيف أساتذة ذوي مؤهلات أكاديمية أقل من المطلوب.

أما بالنسبة للتحديات التي يواجهها التعليم الخاص فتتمثل بعدة نقاط منها: أولاً، قلة الخبرة والجودة في مجال الإدارة والتوجيه مما جعل هذا القطاع لا يرقى إلى المستوى المطلوب.

ثانياً، وجود أعداد كبيرة من الخريجين الغير مؤهلين بمجرد دفع الرسوم الدراسية، والتي تؤثر بشكل سلبي على سد احتياجات سوق العمل.

ثالثاً، عدم وجود قوانين واضحة في هذا المجال والذي انعكس على أداء وفعالية مؤسساته. رابعاً، والأهم هو عدم وجود شروط موضوعية محددة حول احتياج إقليم كوردستان لمؤسسات هذا القطاع حيث إن كثرة وجودها قد يؤثر بشكل سلبي على المستوى النوعي للتعليم إضافة الى ارتفاع في البطالة. (شالي، 2023).

رغم كل هذه التحديات تسعى حكومة اقليم كوردستان لتقديم الأفضل لضمان مجتمع يتمتع بالرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وقد ذكرت وزارة التخطيط في إقليم كوردستان في تقريرها (2015) إن "الأحداث المضطربة في التاريخ منعت سكاننا الأكبر سناً من تحقيق إمكاناتهم التعليمية. مع ذلك، ومع إنشاء منطقتنا والقوى الجديدة لحكومة إقليم كوردستان، هناك فرصة لتتقيف أجيالنا الشابة". (Ahmed,2019; p254)

فيما يتعلق بدور الإنفاق على التعليم العالي يتضح بأن إجمالي تعويضات الموظفين في عام 2019 كانت 527.126 مليار ديناراً والمستلزمات الخدمية بلغت 14.824 مليار ديناراً والمستلزمات السلعية قدرت 16.7 مليار ديناراً وإجمالي صيانه الموجودات كانت 3.52 مليار ديناراً والنفقات الراسمالية حوالي 1.9 مليار ديناراً والرعاية الاجتماعية الرواتب و المكافآت التقاعدية كانت 2.32 مليار ديناراً من مجموع 566.682 مليار ديناراً في عام 2019. من الجدول (1) يتضح بأن جامعة صلاح الدين تصدرت المرتبة الأولى من حيث النفقات الفعلية للمؤسسات التعليمية حسب الوحدة بنسبة 19.63% تليها جامعة السليمانية بما يعادل 18.07% ثم معهد التقني السليمانية بنسبة 9.73% أما جامعة جرمو فقد سجلت أدنى نسبة وهي 0.16%.

الجدول رقم (1) إجمالي النفقات الفعلية للطلبة / وحده حسب المؤسسات الجامعية في إقليم

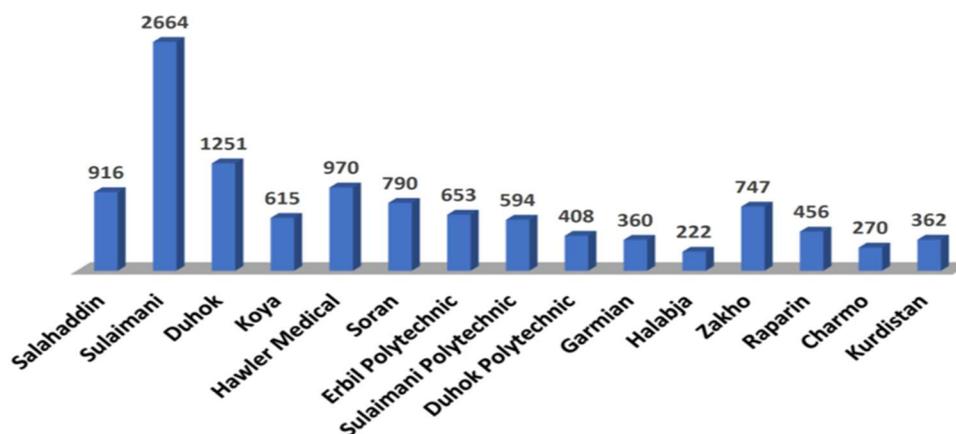
كوردستان (ما عدا التعويضات الموظفين) للسنة الدراسية 2020-2019

المؤسسة جامعة/ المعهد	عدد الطلاب الاقليم	طلاب كر كوك والمناطق المتنازع عليها	طلاب لاجئين سوري والايرانية	طلاب وسط وجنوب العراق	طلبا ب خارج الاقليم	اجمالي عدد الطلاب	اجمالي النفقات (ما عدا التعويضات الموظفين) (الدينار)	النفقات للطلبة وحدة ((الدينار))
صلاح الدين	23634	47	186	0	50	23917	117,221,707,527	4,901,188
السليمانية	22572	96	21	2	14	22705	111,692,548,139	4,919,293
دهوك	22575	46	137	0	19	22777	82,431,652,726	3,619,074
كويه	4879	67	7	0	9	4962	22,927,442,600	4,620,605
اربيل الطبية	3406	17	12	0	20	3455	36,597,002,423	10,592,475
سوران	5811	0	2	0	1	5814	21,551,486,411	3,706,826

1736	2656	عدد المدرسين المساعدين
1135	2353	عدد المدرسين
452	1359	عدد الاستاذ المساعد
61	363	عدد الاستاذ
3384	6731	المجموع
	10115	مجموع عدد الاساتذة

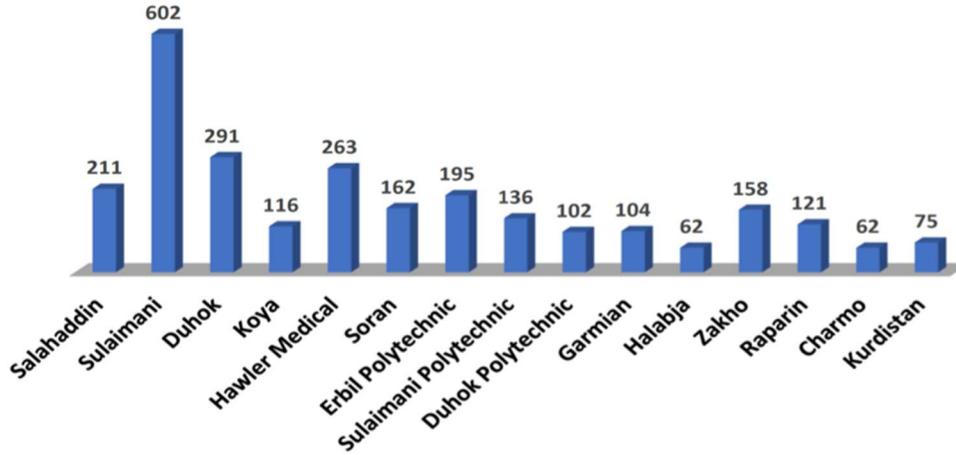
المصدر: وزارة التعليم و البحث العلمي، 2021؛ ص 16-18.
 وجاء الاهتمام واضحا بنشر الأبحاث العلمية في المجلات العالمية حيث بلغ (2022) بحث و (1779) بحث علمي في المجلات المحلية لسنة 2019-2020. وفيما يخص مشاركة التدريسيين في المؤتمرات الدولية والمحلية فقد بلغ 2403 مشارك في المؤتمرات المحلية و 3033 مشارك في المؤتمرات العالمية. وقد أولت حكومة كوردستان اهتمامًا واسعًا بالدورات التدريبية والتطويرية لما لها من دور في عملية التطوير العلمي والمهني بعد التخرج وقد بلغت عدد الدورات التدريبية التربوية حوالي 31 دورة لتدريب 1553 خريج وخريجة حسب الاختصاصات المختلفة. أما عدد الدورات التطويرية فقد وصل إلى 107 دورة للعدد 12382 من خريجي الأعضاء في مراكز التطوير المهني في الجامعات. (وزارة التعليم و البحث العلمي، 2021؛ ص 32-40). وبحسب ما أشارت إليه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2021 استطاعت الجامعات والمعاهد الخاصة بخلق 6٠٠ فرصة عمل للخريجين.. (وزارة التعليم و البحث العلمي، 2021؛ ص 20-105).

الشكل البياني رقم (3) عدد البحوث المنشوره في (SCOPUS) في جميع جامعات الحكوميه في إقليم كوردستان



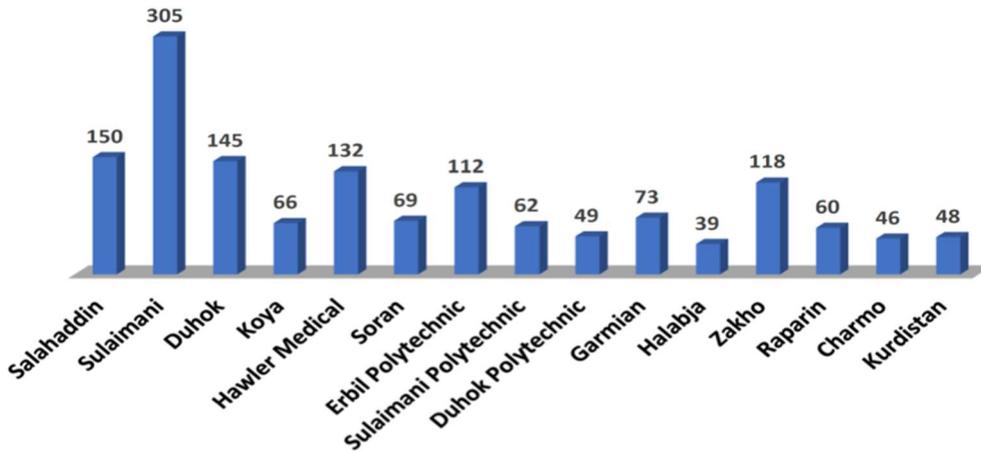
المصدر: وزارة التعليم والبحث العلمي، المديرية العامة للتخطيط والمتابعة، 2023؛ ص 15.

الشكل البياني رقم (4) عدد البحوث المنشوره فى (SCOPUS) فى جميع الجامعات الحكوميه فى إقليم كوردستان 2022



المصدر: وزارة التعليم والبحث العلمي، المديرية العامة للتخطيط والمتابعة، 2023؛ ص 15.

الشكل البياني رقم (5) عدد البحوث المنشوره فى (SCOPUS) فى جميع الجامعات الحكوميه فى إقليم كوردستان 2023.



المصدر: وزارة التعليم والبحث العلمي، المديرية العامة للتخطيط والمتابعة، 2023؛ ص 17. فيما يتعلق بالتطور العلمي في جامعات كوردستان حسب نظام البيومتركس الدولي نجد إن مستوى الجامعات الحكومية حققت مراتب علمية مرتفعة بشكل ملحوظ إذا ما قارنا النسبة من سنة 2021 إلى سنة 2020 وحسب التغيرات المختلفة كما هو مؤشر في الجدول أدناه. وكان نصيب الجامعات الخاصة لا

يقول شأننا عن نظيرتها من الجامعات الحكومية باستثناء جامعة البيان التي هبطت 1587 مرتبة من سنة 2021 مقارنة بسنة 2020.

جدول رقم (3) جامعات كوردستان الحكومية في تصنيف الويبومتريكس الدولي للعام الدراسي (2020) مقارنة بالعام الدراسي (2021)

عدد التغييرات	2021	2020	الجامعات الحكومية
7298	9620	16918	جامعة التقنية دهوك
417	3277	3694	جامعة صلاح الدين-اربيل
3087	7101	10118	جامعة زاخو
1455	4045	5500	جامعة اربيل الطبية
327	3792	4119	جامعة دهوك
8048	16682	24730	جامعة حلبجة
1933	6778	8711	جامعة كوية
733	5916	6649	جامعة سوران
4803	11311	16114	جامعة گرميان
3627	7821	11448	جامعة التقنية السليمانية
2982	10668	13650	جامعة راپهرين
5169	13521	18690	جامعة چرمو
9453	9014	18467	جامعة التقنية اربيل
643	3141	3784	جامعة السليمانية
2507	6742	9249	جامعة كوردستان-اربيل

المصدر: وزارة التعليم والبحث العلمي، 2021؛ ص 66.

جدول رقم (4) جامعات كوردستان الخاصة في تصنيف الويبومتريكس الدولي للعام الدراسي (2020) مقارنة بالعام الدراسي (2021)

عدد التغييرات	2021	2020	الجامعات الخاصة
792	3750	4542	جامعة التنمية البشرية
8958	13674	22632	جامعة نوليح
3803	24057	27860	جامعة جيهان-دهوك
3963	12045	16008	الجامعة اللبنانية الفرنسية
3654	6661	10315	جامعة كومار
3216	22771	25987	جامعة قيوان
1587	22415	20828	جامعة بيان
4239	18620	22859	جامعة جيهان-السليمانية
4004	9101	13105	جامعة جيهان-اربيل
905	7335	8240	الجامعة الامريكية في العراق السليمانية
5012	7117	12129	الجامعة الدولية تيشك
3942	13598	17540	الجامعة الامريكية في كوردستان
3617	14581	18198	جامعة نوروز
3904	18662	22566	الجامعة الكاثوليكية
2948	24349	27297	جامعة اربيل الدولية

المصدر: وزارة التعليم والبحث العلمي، 2021؛ ص 67.

رابعاً: المشاكل والحلول في التعليم العالي:

مؤسسات التعليم العالي بشقيه العام والخاص، هي أداة لخلق جيل جديد منتج من الخريجين، لديهم القدرات اللازمة للاستفادة من الفرص التي يقدمها الاقتصاد المتنامي في المنطقة من أجل تحقيق منفعة عامة.

المشاكل التي تواجه التعليم العالي:

- عدم وجود إستراتيجية واضحة تأخذ بنظر الاعتبار المهارات والخبرات التي يفترض أن توفرها مؤسسات التعليم العالي تبعاً لحاجة الأسواق المستقبلية.
- كثرة أعداد الطلبة والطلب على أختصاصات معينة لا تخدم حاجة الأسواق.
- ما زالت قوانين التعليم العالي كما هي مما يعني عدم مواكبتها التطور الحاصل في المؤسسات التعليمية الحالية.
- نقص الأجهزة الإلكترونية والأجهزة الذكية الحديثة وأجهزة المعلومات والاتصالات مقارنة بالدول المتقدمة والتي تعتبر من أهم المشكلات التي يعانيها الطالب في جامعاتنا.
- ضعف التواصل مع المراكز العلمية
- المتقدمة للاستفادة من نتائجهم العلمية وخبراتهم الشخصية.
- ضعف الإنفاق الحالي وتأخير رواتب الموظفين مما يضعف عملهم وإسهامهم في تقديم المزيد.
- فشل التعليم العالي في توفير المهارات الجيدة التي يحتاجها السوق.
- نقص في الكادر التدريسي في التعليم العالي الخاص، وعدم التحاقه بهذه الجامعات بسبب حرمانهم من قانون الخدمة التي تضمن الامتيازات و ضمانات الخدمة في هذا القطاع.
- عدم امتلاك هذه الجامعات لأبنية مملوكة وعدم ملائمة الموجودة منها مع ارتفاع كلفة الأراضي التي تشغلها حالياً مع وجود نقص في المختبرات والأجهزة.
- مقارنة بالجامعات العالمية ومنها الأمريكية فإن القبول فيها محدود ويتطلب معدلات جيدة اما الموجودة في العراق عموماً وفي الإقليم خصوصاً يتم فيها أكبر عدد من الطلبة مع معدلات منخفضة لتحقيق الأرباح.
- اختلاف لغة التدريس مع اختلاف المناهج التدريسية بين التعليم الخاص والحكومي.
- عدم وجود نصوص قانونية تنظم التعليم العالي الخاص في الإقليم توفر له الحماية بكل أشكالها. الحلول التي يجب اتخاذها لحل هذه المشاكل:
- توفير برامج التطوير المهني والدورات التدريبية لتعزيز مهارات الخريجين.
- إنشاء مراكز مجهزة تجهيزاً حديثاً وجيداً، وتوفير مصادر بحثية لزراعة مفاهيم البحث والتطور.
- دمج المهارات الشخصية المتمثلة بالتواصل في كل المناهج الدراسية.
- منح الجامعات العامة المرونة والحرية الكافية في إنشاء أقسام جديدة وتخصصات متنوعة في مختلف المجالات بما يتلائم وحاجة السوق المستقبلية.
- ضرورة تشجيع الطلبة على استخدام الأجهزة الحديثة مثل أجهزة الحاسوب والكومبيوتر وتيسير اقتناءه واستخدامه في المؤسسات التعليمية.
- تعديل القوانين الحالية بما يخدم سياسة التعليم العالي وتسهيل بعض الإجراءات المعقدة.

- زيادة الإنفاق على هذا القطاع الحيوي المهم ومساعدة الطلبة في إكمال الدراسة، خاصة الطلبة الذين يلاقون صعوبات معيشية.
- إستغلال قدرات الخريجين لتحقيق مبدأ الاستثمار وزيادة مستوى الإنتاج العملي.
- من الحلول المطروحة لحل مشكلة الامتيازات هو ما مشار اليه في جدول أعمال الإقليم لسنة (2007) في احتساب الخدمة في الجامعات الخاصة كمنظيرتها في الجامعات الحكومية.
- كذلك جاء ضمن نفس الاجندة باقتراح تخصيص أراضي يتم عليها بناء الجامعات الخاصة.
- تحديد قبول الطلبة بشروط معينة من حيث المعدلات والتأهيل، كذلك قبول العدد الذي تسعه هذه الجامعات.
- محاولة توحيد المناهج الدراسية بين الاهلية والحكومية لتحقيق المساواة والعدالة في النتائج.
- أما بالنسبة للفراغ القانوني فقد شرع برلمان كوردستان العراق قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (10) لسنة 2008. وبموجب هذا القانون فقد حققت بعض الجامعات الخاصة خطوات ناجحة في هذا المضمار.

الاستنتاج:

يتضح من الدراسة أعلاه، إن التعليم هو المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي والرفاهية، ولا يمكن تحقيق أي تنمية اقتصادية بدون التعليم الجيد وخلق فرص متكافئة للخريجين، حيث أثبتت الدراسات إن جودة المؤسسات ترتبط بمستويات التحصيل الدراسي لذا تبين بان زادت عدد الشهادات كورقة A4 في الاقليم. إضافة إلى أن الصفات التي تفوق للنجاح في الدراسة تجعل الفرد أكثر إنتاجية، وأكثر قدرة على إيجاد فرص عمل جيدة وبالتالي رفع مستوى الدخل والمعيشة.

إن نظام التعليم المتوازن لا يعزز التنمية الاقتصادية فقط، وإنما يحسن مستوى الإنتاجية الإجمالية والمرونة الفكرية للقوة العاملة ويرفع مستوى دخل الفرد.

وللوصول إلى هذا المستوى المتقدم يجب تطوير المنظومة التعليمية والموارد البشرية وإعتماد عدد من المقومات الأساسية مثل الابتكار والتطوير واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات، مع تهيئة المناخ المناسب لتحقيق مبدأ الاستثمار في التعليم.

إذا يرتبط وجود مجتمع واع متعلم بوجود تنمية بشرية واقتصادية متطورة، فزيادة الإنتاج والخدمات ترتقي بالفرد لأفضل حال. إن تجاهل البعد الاقتصادي للتعليم يعرض مستقبل الأجيال للخطر في ظل وجود تداعيات واسعة النطاق على الفقر.

على الرغم من تطور المؤسسات البحثية والتعليمية في إقليم كوردستان والتي ترتقي بها إقليميا ودوليا، ما زالت هناك حاجة ماسة إلى نهج جديد يحفز على البحث والابتكار متخطيا القيود السياسية والعقبات في طريق الإصلاح. يتطلب الاقتصاد القائم على المعرفة قوة عاملة متعلمة ذات مهارات عالية وعقلية فنية التي هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والتي لم تكون في الاقليم الا الحالات النادرة.

شهد التعليم الجامعي في إقليم كوردستان بشكل عام والتعليم العالي أعدادا هائلة من الخريجين، مما يعني أن هذا القطاع سيشكل ضغطا كبيرا على سوق العمل وعلى الاقتصاد عموما، لذا سلطنا الضوء في الاقليم ان توسع نشاط قطاع التعليم الخاص لم ادت إلى زيادة في النمو الاقتصادي ومن ثم المشاركة في تحقيق الازدهار الاقتصادي.

الإقتراحات:

1. الإنفاق على التعليم الأساسي لما له مردود نفعي في الإنتاج المستقبلي.
2. تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق، من خلال معرفة متطلبات السوق الحقيقية من خلال ربط المهارات والكفاءات الجامعية والمهارات الذي يفرضه السوق ويتطلبه.
3. التركيز على عقد دورات تدريبية وورش عمل للعمال والموظفين للتعرف على الأساليب الجديدة الحديثة في العمل.
4. إرسال ذوي الخبرات والمهارات على شكل بعثات خارج البلد للإطلاع على أهم التطورات الاقتصادية، واستنباط الأفكار المتطورة من الدول المتقدمة خاصة الصناعية.
5. أهمية التعليم في النمو الاقتصادي لا يقتصر على حصول الفرد للتعليم الدراسي فحسب، بل لابد من الاهتمام بجودة ونوعية التعليم ومواكبة عجلة التقدم وتجنب عدم المساواة في الدخل.
6. إعادة هيكلية نظام التعليم بشكل عام.
7. تشجيع الطلبة الجامعيين على الالتحاق بالدراسات العليا واكتساب الخبرات والمهارات العالية، وتشجيعهم على العمل باختصاصاتهم.
8. توفير رأس المال البشري خاصة في الدول العربية لسد إحتياجات مجتمعاتهم.

المصادر والمراجع:

1. أحمد، محمد توفيق رستم(2009)؛ دراسة مدى عدالة توزيع الفرص التعليمية في التعليم العام قبل الجامعي في مصر، المصر.
2. أسماء، الفضالة(2021)؛ العلاقة بين التعليم والاقتصاد تكاملية، مؤسسة قطر، قطر.
3. أمينية، ممد شحاته(2022)؛ دور رأس المال غير الملموس (البشري) في تحقيق الرفاهة الاجتماعية دراسة حالة ماليزيا، مجلة السياسة والاقتصاد العدد 13، جامعة السويس، المصر.
4. إيمان، محمد إبراهيم(2021)؛ دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي-دراسة حالة بعض الدول العربية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المصر. [10.21608/JPSA.2021.148750](https://doi.org/10.21608/JPSA.2021.148750)
5. توانا، نجف محمدخان(2021)؛ وزارة التعليم و البحث العلمي، المديرية العامة للديوان، السنة الدراسية 2020-2019، اربيل- العراق.
6. جنيف(2008)؛ مؤتمر العمل الدولي، مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية، الطبعة الأولى، الدورة 97.
7. حليلة، عز الدين(2011)؛ دور التعليم في تحديد مستوى ادخل، دراسة قياسية لعينة من دول OECD خلال الفترة 1981-2005 باستعمال معطيات البانيل (Panel) وتقنية GMM، الجزائر.
8. دينا، كمال الدين سيد محمود(2023)؛ تنمية المسؤولية المجتمعية للجامعات المصرية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، م (29)، جامعة حلوان، المصر.
9. زينب، إسماعيل هيشان العشيبيات(2022)؛ دور التعليم في تعزيز عناصر التنمية الاقتصادية،مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية HNSJ، م 2 العدد 7، الأردن. <https://doi.org/10.53796/hnsj3712>
10. سليم، أحمد عبد السلام مختار(2019)؛ موقع رأس المال الفكري بين نظريات الاقتصاد والإدارة، العدد 56، العراق.
11. عادل، مجيد العادلي(2013)؛ مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية/ مركز الدراسات التربوية والأبحاث النفسية، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

12. عبد الله، العسرة(2023)؛ دور التعليم في تطوير عناصر التنمية الاقتصادية، المنتدى الاقتصادي العالمي، البحرين.
13. عبدالله، عمر(2023)؛ مختاري فيصل، مختاري ملوكة، التعليم والنمو الاقتصادي، مجلة التنظيم والعمل، م 12 العدد 2، الجزائر.
14. عبلة، بنت عبد الحميد بخاري(2016)؛ اختبار فرضية علاقة السببية بين الإنفاق على التعليم العالي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية - المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة الملك عبد العزيز.
15. عدنان، وديع(2007)؛ إقتصاديات التعليم، المعهد العربي للتخطيط المعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 68، الكويت.
16. عماد الدين، احمد المصباح(2015)؛ رأس المال البشري في سوريا، "قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا.
17. سامان، شالي(2023)؛ نظام التعليم العالي في إقليم كوردستان العراق، أربيل.
18. القمة العالمية للحكومات بالتعاون مع KPMG(2022)؛ مستقبل التعليم العالي في اقتصاد المعرفة.
https://www.worldgovernmentsummit.org/docs/default-source/publication/2022/the-future-of-higher-education-ar.pdf?sfvrsn=ae74977e_2
19. محمد، رهان(2018)؛ الأهمية الاقتصادية للتعليم ومتطلبات تعزيز الشراكة بين الجامعة الجزائرية والمحيط الاقتصادي، الجزائر.
20. محمد، زعيش(2019)؛ كوريا الجنوبية تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، م الثالث، الجزائر.
21. مدى، مصلح سيف التميمي(2018)؛ فدى عبد الكريم عبد المحسن المنصور، مدخل الى اقتصاديات التعليم، السعودية.
22. نايف، بن نزار كمال(2021)؛ الإنفاق على التعليم الجامعي وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، AJSJ المجلة العربية للنشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.
23. وزارة التعليم والبحث العلمي(2021)؛ الأنشطة والانتاج 2019-2020، أربيل-العراق.
24. وزارة التعليم والبحث العلمي(2023)؛ المديرية العامة للتخطيط والمتابعة، تقرير الاحصائي للفصل الأول جميع جامعات الحكومية في إقليم كوردستان العراق للسنة الدراسية (2023-2022)، أربيل-العراق.
25. يوسف، محمد صادق رئيس برلمان كوردستان(2014)؛ جلسة برلمان كوردستان/ الاعتيادية رقم 19، 2014، كوردستان- العراق.
26. Abdurrahman, Ahmed Wahab(2022); private Universities in the Kurdistan Region: When Policy & Profit Stifle Development, Section 2, IRIS Report, 2022, Sulimani, Iraq.
27. Catherine, Grant(2017); The Contribution of Education to Economic Growth, Institute of Development Studies.
28. Dagwood, Sulaiman Atrushi and Steve Woodfield(2018); The quality of higher education in the Kurdistan region of Iraq, British journal of Middle Eastern.
<https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13530194.2018.1430537>
29. Harry, A Patrinos(2016); Why Education Matter for Economic Development, World Bank Blogs; published on Education for Global Development, Shanghai, China.
30. Heifer, Rindermann and David, Becker(2018); Flynn- effect and economic growth: Do National Increase in Intelligence Lead to Increases In GDP.?, vol 69.

31. Ilhan, Ozturk(2001); *The Role of Education In Economic Development: A Theoretical Perspective*. <https://mpru.ub.uni-muenchen.de/9023/>
32. Jabbar, Abdulla(2011); *Hristos Doucoliagos, Elizabeth Manning, Education And Income Inequality: A Meta- Regression Analysis*, Deakin University.
33. OECD(2020); *Back to the Future of Education: Four OECD Scenarios*, OECD Publishing; paris.
34. OECD(2019); *Benchmarking Higher Education System Performance*, OECD Publishing; paris.
35. Razzaq, Othman Mustafa(2014); *Developing Economies, Evaluation of Manufacturing Development and a Model for Industrial Development for a Case of Kurdistan Region/Iraq*; Ph.D Dissertation, EHESS; Paris, France.
36. Salgür, Selami Ahmet- *Euromentor; The Importance of Education in Economic Growth- Journal, Vol.4, Bucharest.*
37. Scott A. Wolla & Jessica Sullivan(2017); *Education, Income and Wealth*, St. Louis Federal Reserve bank, America.
38. Shyamal, Jyoti Gogoi(2022); *The Role of Education in Economic Development: An Analysis Highlighting the Evidence Across Countries- International Journal of Mechanical Engineering, Vol.7.*
39. *The World Bank(2017); Growth, Economic Diversification, and Education Reforms: A Recipe for Success in Cote d'Ivoire.*
40. Waqar, Ahmed(2019); *The Role of Private Universities in the Economic Development of Kurdistan: An Explanatory Study, Erbil-Iraq.*
41. Yousra Mekdad, Aziz Dahmani, Monir Louadj(2014); *Public Spending on Education and Economic Growth in Algeria, International Academic Conference, Istanbul-Turkey.*

رۆلى پهروهردنه له گه شهى نابوویدا - لىكۆلینه وهیه كى شىكارىیه له واقىعى خویندنى

بالا له هه رىمى كوردستانى عىراق

پوخته:

پهروهردنه بنه مای گه شه سهندنه، ههروهه بناغه ودىارىكه رى سه ره كى گه شهى نابوو رى وهىزى كار و زیادبوونى به ره مهینانه. گومانى تىدا نبیه كه پىوېستىیه كى زور گرنه بۆ باشر كردنى كارابى مرؤف ویه كگرتووی كۆمه لایه تىیه، نه مه جگه له وهى رۆلى ههیه له بهرز كردنه وهى

كاراىى كرىكار و بهم شىوهىه داهاتهكهى بهرز دهكاتهوه، ئهمهش بهو ماناىهه كه ئهگهرى ههژارى و ناىهكسانى كه مدهكاتهوه.

پهروهرده له دهقهكانى ياسا نىودهولهتى و ناوخوكاندا گرنگىهه كى زورى وهرگرتوهه، له مادهى 26ى جارنامهى جىهانى مافى مرؤفى سالى 1948دا مافى خوئندى دىارى كردوهه و ئهم مافهش تواناى تاك بو بهدهستهئىنان و بههرهمه ندىبون له مافه رهواكانى دىكهى خوى بهرز دهكاتهوه كه به ياسا و رپسا ياساىههكان گه رهنى كراوه. ههروهه يونسكو ئهم مافهى دووپاتكردهوه و به دروشمى (پهروهرده بو هه مووان)ى په سه ندى كرد، كه دانپىدانانه به گرنگى و رپولى پهروهرده له گه يشتن به گه شه پىدان و پيشكه وتن. به پىپى مه نه جى نه ته وه به كگرتوهه كان، پهروهرده ئامانجى هاوبهش بو كومه لگاكان به دهست دههئىت، له وانه: دابىنكردى ئهو لىهاتوووىبانهى تاك بو تاك پىووستى پىبهتى، ههروهه كردنى خوئندن به ناچارى، به تاىبهتى له قوناغه سه ره تاىبهه كاندا، دواجار پىدانى مافى ئابورى و كومه لاىهتى تاك به تاكه كان، به تاىبهتى له بىبه شه كانى كومه لگاكاندا.

پهروهرده مافىكى ياساىهه كه شكومه ندى مرؤف ده پارىزىت و به شداره له به سوود كردنى تاك له كومه لگادا، مافىكه بو مئىن و نىر به هه مان شىوه، ئهم مافه وا دهكات ژنان به شىوهىه كى مانادار به شدارى برىاردان بكهن و هاوسه ننگ بن له گه ل سه رده مدا، و... چه رخرى پيشكه وتنى ئابورى و خىزانى پال بنىنه پيشه وه.

ئهو ئه زمونوانهى كه ولاتانى پيشكه وتوو په سه ندىان كردوهه سه لماندوووىبانه كه وه به رهئىنان له پهروهرده دا توخمىكى سه ره كىبه له پرؤسهى گه شهى ئابورى و پرؤسه كانى به ره مهئىناندا به هاندانى داهئىنان كه تواناى دروستكردى زانىارى وته كنه لؤژىاى نوى بهرز دهكاتهوه. ههروهه پهروهرده به ئامرازىكى سه ره كى داده نرىت بو بنىاتنانى سه رمایهى مرؤبى به و پىبهى بزوىنه رى سه ره كى گه شهى ئابورى و باشتكردى بارودوخى كومه لاىه تىبه له رىگهى كه مكردنه وهى رىژهى تاوان و ههروهه باشتكردى بارى ته ندروستى دانىشتوووان. پىووسته ئماژه به گرنگى پشتگىرىكردى هىزى كار بكرىت، چونكه هىزى كارىكى باش تواناى ئه نجامدانى ئه ركه كان به خىراىى زياد دهكات و بهم شىوهىه ئابورى به ره و گه شه كردن و خو شگوزه رانى ده بات.

مه به ستمان له پهروه رده ته نها رىژهى سهى دانىشتووان نىبه، واته ژمارهى ئه و كه سانهى كه خویندنیان له قوناغه جىاوازه كانىدا ته واو كر دووه، بهلكو بهنده به جور وكوالىتى وئه و تواناىانهى كه تاك ده توانىت له بنىاتنانى پرؤسه كه دا له گه شه سهندنى ئابوورى سوودى لى وه ربگرىت. له لایه كى دىكه وه پهروه رده يارمه تىده ره بو به كارهىنانى ته كنه لؤجىاى سه رده ميانه وشىوازى به ره مهىنانى پىشكه وتوو، ئه مهش واده كات ولات بچىته ناو بازاره جىهانىبه كان وده سته به ركردنى تواناى كىپر كى.

له لایه كى تره وه پهروه رده يارمه تىده ره بو به كارهىنانى ته كنه لؤژىاى سه رده م وشىوازى به ره مهىنانى پىشكه وتوو، كه ولاته كه ده توانىت بچىته ناو بازاره جىهانىبه كان ومسؤگه ركردنى تواناى كىپر كى.

The role of education in economic growth - an analytical study of the reality of higher education in the Kurdistan Region of Iraq

Dr. Abdulrazzaq Othman Nawandaie

Department of Accounting and Finance, College of Administration and Economic,
Lebanese French University, Erbil, Kurdistan Region Iraq.

abdulrazzaqnawandaie@gmail.com

Yusra Khalil Rasho

M.Sc. in Law

yusra2006@hotmail.com.uk

Keywords: Economic growth, higher education, expenditure on education, human capital, planning.

Abstract:

Education is the basis of development, and the foundation and main determinant of economic growth, labor force and increased production. There is no doubt that it is an imperative necessity to improve human efficiency and social

cohesion. In addition to its role in raising the worker's efficiency and thus raising their income, which means that it reduces the chances of poverty and inequality. Education has taken on great importance in the texts of international and local laws. In Article 26 of the Universal Declaration of Human Rights of 1948 stipulates the right to education, and this right enhances the individual's ability to obtain and enjoy his other legitimate rights guaranteed by laws and legal regulations. UNESCO also affirmed this right and approved the slogan "Education for All," which is a recognition of the importance and role of education in achieving development and progress. According to the United Nations curricula, education achieves common goals for societies, including providing the individual with the skills he/she needs, as well as making education compulsory, especially in the early stages, and finally granting individuals economic and social rights, especially in deprived communities.

Education is a legal right that preserves a person's dignity and contributes to making him a useful individual in society. It is a right for humans alike. This right enables them to meaningfully participate in decision-making, contribute to society, and push forward the wheel of economic and family progress.

Experiences undertaken by developed countries have proven that investment in education is an essential element in the process of economic growth and productive processes by stimulating creativity that enhances the ability to create new knowledge and technological advancement. Education is also considered an essential means of building human capital as it is the main driver of economic growth and improving social conditions by reducing the crime rate as well as improving the population health status. The importance of supporting the workforce must be noted, as a good workforce increases the ability to carry out tasks more quickly and thus leads the economy to growth and prosperity. Education is essential to providing people with the tools to maximize their potential and further enable them to contribute to society.

By education, we do not mean only the percentage of the population, i.e. the number of people who have completed education at its various stages, but rather it depends on its type, quality, and the capabilities that the individual can harness in building the process of economic development. On the other hand, education helps to use modern technologies and advanced production methods, which enable the country to enter global markets and ensure competitiveness.